اجتماع مجلس أمناء IPPF
المنعقد يومي 9 و 10 مارس 2023 (اجتماع عبر الإنترنت)

مسودة محضر الاجتماع

الأمناء - الحاليون:	بحضور:
إيزاك أديول	فارون أناند، مدير شعبة المالية والتكنولوجيا
أبهينا أهير	مينا بارلينغ، مديرة شعبة العلاقات الخارجية
روز ماري بيل أنطوان	فدوى بخده، مديرة إقليمية، إقليم العالم العربي
هياذي آيڤا	ألڤارو بيرميخو، المدير العام
روزا جويس أيونغ-تشونانغ	توموكو فوكودا، مديرة إقليمية، إقليم شرق آسيا وجنوب شرقها وأوقيانوسيا (ESEAOR) كارولين هيكسون، مديرة إقليمية، الشبكة الأوروبية
يولوكبيك باتيرغاليف	مانويله هيرويتس، مديرة شعبة البرامج
سانتياغو كوزيو	كلير جيفري، مديرة شعبة الأفراد والمنظمات والثقافة
سوراكشيا جيري	يوجينيا لويز يورايب، مديرة إقليمية، إقليم الأمريكتان والكاريبي
باينس غاواناس	أشيش كومار، كبير المستشارين التقنيين، دعم التطوير المؤسسي والحوكمة
كيت جيلمور – الرئيسة	سونال مهتا، مدير إقليمي، إقليم جنوب آسيا
دنيا ناصر	ماري-إيڤلين بيتروس-باري، مديرة إقليمية، إقليم أفريقيا
أوريليا نغوين	أشيل توغبيتو، مدير الحوكمة والاعتماد
أندرياس براجر	إستل واغنر، ممثلة رابطة الموظفين
	كارولين ديكينسون، مقررة المحضر
الاعتذار عن الغياب	
سامي النتشة	حضور الجلسات:
اليزابيث شيفر	ڤانيسا ستانيسلاس، رئيسة شؤون الحماية (بند جدول الأعمال 8)
إيلين ماكولغان، مستشارة قانونية فخرية	

الترحيب والمقدمة

رحبت كيت جيلمور، الرئيس، بالجميع في أول اجتماع لمجلس أمناء IPPF (مجلس الأمناء) في عام 2023. ونيابة عن المجلس، تقدمت الرئيسة بالشكر للمدير العام والموظفين على ما بذلوا من جهود شاقة للتحضير لهذا الاجتماع.

وأفادت الرئيسة بأن هذا الاجتماع سوف يشهد اتخاذ قرارات صعبة حول خطة عمل المجلس وتعيين رؤساء اللجان وعضوية لجان المجلس وانتخاب نائب رئيس جديد للمجلس.

والمجلس **أحاط علمًا** بذكرى تكريم من توفوا منذ الاجتماع الأخير. وأعرب المجلس عن عميق حزنه لوفاة نيڤيل ڤان سيرت، مدير الشؤون القانونية والمخاطر والامتثال، وكان يعمل عن كثب مع لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) ومع المجلس. وتوقف المجلس دقيقة صمت تكريمًا وحدادًا على من رحلوا عنا وامتنانًا للمساهمات التي قدموها من أجل الاتحاد.

1. البنود الإجرائية

1.1 الاعتذار عن الغياب

تلقينا اعتذارًا عن الغياب من سامي النتشة واليزابيث شيفر. تمت الإحاطة علمًا بعدم تمكن أبهينا أهير وإيزاك أديول من حضور الاجتماع في 10 مارس. وتمت الإحاطة علمًا بعدم تمكن إيلين ماكولغان، مستشارة اتحاد IPPF القانونية الفخرية، من حضور هذا الاجتماع.

فيما يلي التفويض الذي أحاط المجلس علمًا بوروده:

تفويض من اليزابيث شيفر إلى باينس غاواناس
تفويض سامي النتشة إلى يولوكبيك باتيرغاليف.

أبلغت أبهينا أهير المجلس بأن الأشهر الأربعة أو الخمسة الماضية كانت صعبة جدًا ومليئة بالتحديات. وكان من المقرر أن تنتهي فترة ولايتها الحالية في يونيو 2023، لكنها اتخذت قرارًا صعبًا بالاستقالة من المجلس اعتبارًا من انتهاء الاجتماع الحالي.

ونيابة عن المجلس، أعربت الرئيسة عن حزنها لهذه اللحظة، وأفادت بأن المجلس يتفهم قرار أبهينا ويحترمه كثيرًا جدًا. وأحاطت علمًا بأن أبهينا قد ساهمت بدرجة غير عادية طوال فترة ولايتها، حيث تولت قيادة المجلس في مسيرة تطوير استراتيجية اتحاد IPPF الجديدة. ويشعر المجلس بعظيم الفخر بوجود أبهينا بين أعضائه وبخالص الامتنان لما حققه بفضل أبهينا.

وأعرب أمناء آخرون عن شكرهم لأبهينا بصفة شخصية، وامتنانهم لإلهامها وقيادتها وشجاعتها. وأكد الجميع أن الإستراتيجية الجديدة سوف تظل إرثًا دائمًا يذكرنا بأبهينا.

2.1 الموافقة على محضر الاجتماع السابق

***اعتمد** المجلس محاضر اجتماعات مجلس الأمناء المنعقدة يومي 25 و26 نوفمبر 2022 وفي 8 ديسمبر 2022، كسجل واقعي ودقيق، مع مراعاة بعض التعديلات البسيطة.*

وأفاد المدير العام بأنه سيتم تعميم محضر الجلسة المغلقة لاجتماع مجلس الأمناء، الذي عُقد في 26 نوفمبر 2022، على الأمناء الذين حضروا الاجتماع.

وتمت **الإحاطة علمًا** بالتقدم المحرز في نقاط العمل من الاجتماع الأخير.

3.1 اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني

***اعتمد** المجلس جدول أعمال هذا الاجتماع وجدوله الزمني.*

2. المساءلة

1.2 تقديم المرشحين لمنصب نائب رئيس المجلس

تلقى المجلس الوثيقة الخاصة بتقديم وانتخاب نائب رئيس المجلس بموجب الورقة رقم. BoT/02.23/DOC/2.1 & 9. قدم هذا البند أشيل توغبيتو، مدير الحوكمة والاعتماد.

تم إبلاغ المجلس أنه عقب اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمناء في نوفمبر 2022، في يناير 2023، أصدرت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) دعوة لتقديم الترشيحات لمنصب نائب رئيس مجلس الأمناء. وورد ترشيح واحد من يولوكبيك (يولوك) باتيرغاليف بعد تمديد الموعد النهائي الأولي. وبعد إجراء مقابلة شخصية مع المرشح في شهر فبراير، أوصت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) بأن يتولى يولوك هذا الدور. ودعمًا لهذه التوصية، تلقى مجلس الأمناء تعليقًا من هيئة المقابلة الشخصية المنبثقة عن لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) وتفاصيل سيرة يولوك الذاتية.

وتلقى مجلس الأمناء توضيحًا مفاده أنه سيتم اتخاذ قرار بشأن التعيين في نهاية اجتماع المجلس في 10 مارس.

وتمت دعوة يولوك لإلقاء كلمة يدعم بها ترشيحه. وأخبر يولوك المجلسَ بأنه كان عضوًا في جمعية قيرغيزستان العضو منذ أن بلغ الثانية عشرة من عمره كمعلم من المعلمين الأقران وسبق له العمل في مجلس الجمعية العضو رئيسًا للجنة التوجيهية لشبكة الشباب الدولية YSAFE وكان مسؤول تواصل مع الشباب لمنصة تنظيم الأسرة 2030. ذكر يولوك أنه يستطيع قيادة التغيير من منظور الشباب، وذلك بإعلاء صوت الشباب، وكذلك أصوات مجتمع الميم (الشواذ LGBTI) والأشخاص الذين يعانون من نقص الخدمات.

وتقدم أعضاء المجلس بالتهنئة إلى يولوك لأنه المرشح الوحيد لمنصب نائب الرئيس وأعربوا عن دعمهم لترشيحه.

2.2 **التقرير المرحلي الصادر عن الرئيس والمدير العام**

تلقى المجلس التقرير المرحلي الصادر عن الرئيس والمدير العام بموجب الورقة رقم BoT/03.23/DOC/2.2 وتمت **الإحاطة علمًا** بهذا الأمر.

أفاد المدير العام بأن اليوم العالمي للمرأة قد شهد إعلان وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية (FCDO) عن استمرار برنامج WISH بمبلغ إضافي قدره 200 مليون جنيه إسترليني لمدة ست سنوات. وهذا أقل من مبلغ التمويل في الجولة السابقة، لكنه كان لا يزال كبيرًا جدًا. وسوف ينافس اتحاد IPPF على هذا كما فعل في برنامج WISH 1.

وخلال المناقشة، قدم أعضاء المجلس الشكر للرئيس والمدير العام على التقرير الممتاز وأشادوا بما يُبذل من جهود هائلة.

وأشار أحد أعضاء المجلس من واقع التقرير إلى استمرار التقدم فيما يتعلق بقيام اتحاد IPPF بإعادة ضبط بصمة جمعيته العضو، ولا سيما في الأمريكتين، وطلب مزيدًا من المعلومات عن اختلاف بصمة اتحاد IPPF على المستوى العالمي. وأشار المدير العام إلى أن اتحاد IPPF مثل الكائن الحي، ويصبح أقوى بتعزيز الوحدة والتعاون من أضعف حلقاته. وكان هناك أعضاء جدد في إقليم الأمريكتين والكاريبي، وفي أقاليم أخرى أيضًا، لا سيما في إفريقيا وأوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات القبول والإجراءات الخاصة بالمنظمات التي تحتاج إلى مغادرة اتحاد IPPF أصبحت الآن أسرع بكثير مما كان في الماضي. وقدم المدير العام الشكر إلى لجنة العضوية على جهودها في هذا الصدد، ولا سيما جهودها بين الاجتماعات، للمضي قدمًا في عملية العضوية.

وأعرب أحد أعضاء المجلس عن قلقه بشأن تدهور أوضاع المرأة في أفغانستان، واقترح تخصيص قسم فيما بعد في تقرير الرئيس والمدير العام يسلط الضوء على البلدان التي تعاني من تدهور الأوضاع في مجال الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. وأشار المدير العام إلى أن العمل في أفغانستان يجري بعناية شديدة لتمكين الجمعية العضو من مواصلة العمل. وللجمعية العضو رئيسة جديدة، وهي ناشطة في مكافحة الفساد، وقادرة على مغادرة البلاد. وقد زارت مكتب لندن مؤخرًا. وحددت الجمعية العضو خطوطهم الحمراء بوضوح، ويستحقون تقديراً كبيراً لعملهم في أفغانستان. ووافق المدير العام على وجوب إعطاء المجلس مزيدًا من التفاصيل حول البلدان التي تواجه مواقف صعبة وكيفية عمل اتحاد IPPF مع جمعياتها الأعضاء.

ورداً على سؤال حول ما إذا كان اتحاد IPPF يخطط للقيام بأي عمل محدد بشأن اجتماع G20 الذي سيعقد في الهند، أفاد المدير العام بأن الأولويات الأخرى تعني أن السكرتاريا لن تقوم باستثمارات كبيرة في G7 ولا G20. ومع ذلك، فإنه سيقدم الدعم اللازم للجمعيات الأعضاء قدر الإمكان.

ورحبت الرئيسة باقتراح مفاده تخصيص مساحة في اجتماعات المجلس المستقبلية، وفي التقارير المرحلية الصادرة عن المدير العام والرئيس للنظر في المواقع التي تشهد تدهورًا ملحوظًا في أوضاع الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية على المستوى القطري والإقليمي.

3.2 **مراجعة أداء المجلس والأمناء**

تلقى المجلس الوثيقة المتعلقة بمراجعة أداء المجلس والأمناء بموجب الورقة رقم BoT/02.23/DOC/2.3.

المجلس **أحاط علمًا** بأن لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) كانت مطالبة بتحديد أداء المجلس بإجراء تقييم سنوي للمجلس. وكانت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) قد اقترحت إجراء تقييم لأداء الأمناء منفردين في مارس 2023. وسوف تحدد نتائج مراجعة الأداء إما التجديد لأعضاء المجلس أو عدم التجديد لهم. والمجلس **أحاط علمًا** بالخطوات المقترحة لمراجعة الأداء على النحو المفصل في الورقة.

4.2 **قرار منتدى الشباب للجمعية العامة 2022**

لقد تلقى المجلس وثيقة بشأن قرار منتدى الشباب إلى الجمعية العامة 2022 بموجب الورقة رقم BoT/02.23/DOC/2.4. قدمت هذا البند يوجينيا لوبيز يورايب، مديرة إقليمية، إقليم الأمريكتان والكاريبي.

أشار المجلس إلى أن إستراتيجية اتحاد IPPF الجديدة فيها التزام قوي تجاه الشباب، وخاصة في المجتمعات المهمشة والمَقصية. وعلاوة على ذلك، واستجابة لقرار منتدى الشباب إلى الجمعية العامة، طلب مجلس الأمناء اتخاذ 10 إجراءات محددة. أفاد المدير الإقليمي لإقليم الأمريكتين والكاريبي بأن هناك تركيز خاص في الوقت الحالي على البنود التي ينبغي متابعتها هذا العام. وشمل ذلك إنشاء فرقة عمل بين الأجيال، بهدف دمج منظور الشباب في السكرتاريا والجمعيات الأعضاء. وسوف تضم فرقة العمل أعضاء فريق قيادة المديرين (DLT) وممثلين عن الجمعيات الأعضاء، من الشباب والكبار على حد سواء.

وأكد أحد أعضاء المجلس أن مفتاح تنفيذ قرار منتدى الشباب هو الامتثال والمساءلة. وتم إبلاغ المجلس بإدراج عنصر المساءلة. وطلب أحد أعضاء المجلس تقديم تأكيدات بأن فرقة العمل ستكون شاملة وتمثل أطرافها، وتم التأكيد على أن هذا سيكون هو الحال.

واقترح أحد أعضاء المجلس أن تستفيد فرقة العمل من الأمثلة المأخوذة من شبكات الشباب الإقليمية حول الأمور والجوانب المفيدة فعلًا. وتم الإقرار بوجود عدد كبير من الممارسات الجيدة المفيدة في الاتحاد وسيتم الاستفادة منها.

وفيما يتعلق بتخصيص التمويل اللازم للجمعيات الأعضاء لتلبية الأهداف المتعلقة بالشباب، علق أحد أعضاء المجلس موضحًا أن بعض الجمعيات الأعضاء ليس لديها أموال كافية لدفع الرواتب، ويستخدمون هذه التمويلات لهذا الغرض وليس للشباب. ووافق المدير العام على أن بعض الجمعيات الأعضاء تواجه صعوبات مالية ولكن يجب التصدي للجمعيات الأعضاء التي لا تستخدم الأموال في محلها المناسب.

وردًا على سؤال عن التواصل، تم إبلاغ المجلس بأن كل إقليم سيكون فيه مناصب يشغلها مستشارون للشباب يساعدون أيضًا في التأكد من وصول المعلومات إلى شبكات الشباب مباشرة. وستكون مشاركة الشباب على مستوى الحوكمة أمرًا بالغ الأهمية وسيتم تطوير الأدوات اللازمة للتأكد من تحقيق ذلك.

وتقدمت الرئيسة بالشكر إلى مديرة إقليم الأمريكتين والكاريبي وفريقها لما بذلوا من جهود لضمان تعزيز وجود الشباب في قلب الاتحاد. وتمت **الإحاطة علمًا** بأنه سيتم تقديم تحديث بشأن هذا البند في كل اجتماع من اجتماعات المجلس.

3. الحوكمة وأولويات المجلس لعام 2023

1.3 **خطة عمل المجلس**

كان المجلس قد تلقى ورقة قضايا تناولت خطة عمل المجلس للجمعية العامة التالية، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/03.23/DOC/3.1.

وأوضحت الرئيسة أنه كان يُطلب من المجلس النظر في أولوياته على النحو المحدد في اجتماع مجلس الأمناء في نوفمبر 2022، عقب الجمعية العامة، بالإضافة إلى القضايا التي تم ترحيلها من خطة العمل السابقة. وقد تم، في ورقة المناقشة هذه، تجميع القضايا وإدراجها تحت عناوين رئيسية مثل الشباب ومكافحة العنصرية واستراتيجية 2028. وبمجرد الاتفاق على أهداف كل فئة، فسوف تكون الخطوة التالية هي العمل على تحقيق الأهداف والإنجازات المرحلية. ودعت الرئيسةُ المجلس إلى إثارة القضايا المتعلقة بالورقة ككل، وبعد ذلك، سينظر المجلس في كل موضوع على حدة.

وأثناء المناقشة، أثنى أعضاء المجلس على هذه الورقة. وتمت الإشارة إلى أن التعليقات التي طرحها المندوبون قد أبرزت أن الجمعية العامة كانت تفتقر إلى بعض المفاهيم الأساسية، مثل عدم وجود كلمة "امرأة"، ووفيات الأمهات، وحمل المراهقات. ولم تتناولها مسودة خطة العمل هذه. وهناك مسألة أخرى كان من الواجب مراعاتها وهي استدامة الجمعيات الأعضاء ودور المجلس في تعزيز الشعور بالأولوية والإلحاح. وتساءل أحد أعضاء المجلس عن الدور الذي ينبغي أن يضطلع به المجلس في دعم السكرتاريا في تمويل اتحاد IPPF. وتم أيضًا اقتراح إدراج الدعوة الدولية والتصدي للحركات المناهضة للحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في جميع أنحاء العالم. وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن المجال الذي يتعلق بالتواصل وإشراك الجمعيات الأعضاء كان عبارة عن مسار شامل يمتد على مستوى جميع مسارات العمل الأخرى.

وردت الرئيسة قائلة إن بعض القضايا المثارة قد يتم تناولها في القسم الخاص بتنفيذ استراتيجية 2028، على سبيل المثال، الاستدامة المالية والعمل ضد المعارضة. ووافقت الرئيسة على ضرورة إدراج استدامة الجمعيات الأعضاء، وينبغي ظهور كلمة "امرأة" بوضوح في الوثيقة. وتم الاتفاق على أن التواصل مع الجمعيات الأعضاء كان من القضايا الشاملة.

وقام المجلس بمراجعة كل أولوية من الأولويات الرئيسية تباعًا.

الشباب - تم تحديد سبع قضايا رئيسية.

مكافحة العنصرية – تم تحديد ثلاث قضايا رئيسية.
اقترح أحد أعضاء المجلس إمكانية إدراج نظرية التغيير في ذلك. ووافقت الرئيسة على أنه ينبغي إدراجها، وينبغي أن يُطلب من السكرتاريا المضي قدمًا في ذلك الأمر. وتمت الإشارة إلى أنه ينبغي تخصيص موارد لأولوية مكافحة العنصرية ومتابعة نظرية التغيير. وتمت الإحاطة علمًا أيضًا بأن أولوية الميثاق وتصميم العلامة تتداخل مع مكافحة العنصرية إلى حد ما ويجب أن يكون هناك وعي بضرورة طرح إحداهما على الطاولة.

تنفيذ إستراتيجية 2028 - تم تحديد 3 قضايا رئيسية.
اقتُرح أن يتم إدراج جمع الأموال والاستدامة المالية والدعوة في هذا المجال. وقد طلب أحد أعضاء المجلس إعداد أداة تعقب لمتابعة إعداد التقارير وتقييم معدلات التقدم. وأفاد المدير العام بأن إطار النتائج قد تم تطويره وأن السكرتاريا كانت تعمل على إعداد مؤشرات سوف تُعرض على المجلس.

وفيما يتعلق باستدامة الجمعيات الأعضاء، أفاد المدير العام بإنه يتم تعزيز السكرتاريا بقدرات إضافية لمعالجة هذا الأمر.

وفيما يتعلق بجمع الأموال، علق المدير العام قائلًا إنه حتى الآن لم يطرح اتحاد IPPF نموذجًا لمجلس يتولى جمع الأموال، وكان هذا هو الاتجاه الصائب الذي يجب اتخاذه. ومع ذلك، كان المانحون يتساءلون بشكل متزايد عما إذا كان أعضاء المجلس يقدمون مساهمات محدودة، حتى لو كانت مبالغ صغيرة جدًا، وبالمستوى الذي يناسب كل شخص، لأن هذا من شأنه أن يسهل بعض جوانب جمع الأموال. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن هذا الاقتراح. وتمت الإشارة إلى أن المجلس يساهم بالفعل طواعية بطرق أخرى، من حيث الوقت والخبرة. ويستطيع المجلس العمل مع الجهات المانحة، ولكن كان هناك قلق عام بشأن المساهمات الشخصية. وهذا قد يمنع الأفراد من الانضمام إلى المجلس، أو قد يعني أن نوع هذا المجلس مختلف عن غيره، حيث يساهم أفراده بثروتهم، وهذا الأمر لا يبعث رسالة لائقة للأفراد الذين يمكنهم المساهمة بوقتهم والتزامهم وخبرتهم. وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن هذه الممارسة أصبحت شائعة بشكل متزايد، لأن الجهات المانحة كانت تطلب ذلك. وكانت الرئيسة ترى أن هذا المفهوم يتسم بطابع أمريكي شمالي وسجلت رغبتها في تعزيز فهم نقطة أن العمل التطوعي بحد ذاته هبةٌ عظيمةُ القيمة.

مشاريع الميثاق وتصميم العلامة – تم تحديد 4 قضايا رئيسية.

التواصل وإشراك الجمعيات الأعضاء – تم تحديد 3 قضايا رئيسية.
كرر أحد أعضاء المجلس اقتراح وجود مسار شامل عالي المستوى يغطي موضوع التواصل، لضمان تحقيق الاتساق في الرسائل.

الجمعية العامة القادمة - تم تحديد 5 قضايا رئيسية.
أكد أحد أعضاء المجلس على ضرورة اختيار موقع الجمعية العامة التالية بعناية، لضمان تخفيف قيود إصدار التأشيرات إلى أدنى حد ممكن. وتمت الإشارة أيضًا إلى أن جدول أعمال الجمعية العامة يجب ألا يكون مثقلًا بأعباء كثيرة، مع تخصيص المزيد من الوقت للمناقشات والاسترخاء. وينبغي أن تكون مسألة التصويت أكثر وضوحًا وأبسط من ذلك. وأضاف عضو آخر في المجلس أنه من المهم الحفاظ على استمرار الزخم بين الجمعيات العامة – ينبغي ألا تُترك الجمعية العامة وحدها.

كما أن الرئيسة **أحاطت علمًا** بأن المجلس كان متوافقًا بشكل عام مع خطة العمل المقترحة حتى موعد الجمعية العامة المقبلة في عام 2025 وشكرت الأمناء على ملاحظاتهم. وقد طلبت الرئيسة من أعضاء المجلس أن يرسلوا إليها الصياغة المقترحة للنقاط التي طرحوها لتعزيز نص الوثيقة.

2.3 **تناوب رؤساء لجان المجلس والأمناء أعضائه**
تلقى المجلس وثيقة بشأن تناوب رؤساء لجان المجلس وأعضاء لجان الأمناء، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/03.23/DOC/3.2. وأوضحت هذه الوثيقة المعايير العديدة للنظر في طلبات التقدم لشغل المناصب الشاغرة

وتقديم تفاصيل بخصوصها وكذلك الفرص المتاحة للأمناء للعمل أعضاءً في اللجان أو رؤساء لها. وحددت الإجراءات الواجب اتباعها في المستقبل لضمان التحول السلس على مستوى لجان المجلس.

وطلبت الرئيسة من أعضاء المجلس التواصل معها بالبريد الإلكتروني قبل يوم 10 مايو، للإشارة إلى اهتمامهم بالقيام بأدوار روؤساء اللجان وأعضاء اللجان.

أثناء المناقشة، تساءل أحد أعضاء المجلس عما إذا كان من المتوقع أن يصبح جميع الأمناء أعضاء في اللجان، وما إذا كان ذلك قد وُضع في الاعتبار أثناء مراجعة الأداء. وأشارت الرئيسة إلى أن لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) هي المسؤولة عن تقييم أداء المجلس. ومع ذلك، كان المفترض أن عضوية اللجنة أو رئاستها تنطوي على امتيازات والتزامات في نفس الوقت. وحيث أن عدد الأمناء أكثر من المناصب المتاحة في اللجان، فمن المهم أن يتم تناوب الأمناء. وينبغي إتاحة الفرصة لمشاركة كل أمين من الأمناء في لجنة من اللجان. وتم إبلاغ المجلس بالقواعد التنظيمية الخاصة بكل لجنة من اللجان وسيتم إعادة تعميمها لتسهيل الوصول إليها.

وناقش المجلس الإجراءات المقترحة للموافقة على تكليف الأمناء باللجان (رؤساءً وأعضاءً). وتتمثل الخطوة الأولى في أن يبدي أعضاء المجلس رغبتهم في الانضمام إلى إحدى اللجان أو تولي رئاستها. وبمجرد ورود جميع إفادات التعبير عن رغبتهم في الانضمام، ستقوم الرئيسة برفع تقرير إلى المجلس. فإذا أبدى أكثر من شخص اهتمامًا بشغل أي منصب، فسوف يُجري المجلس حوارًا سريًا حول كيفية المضي قدمًا. وقد تم التأكيد على أن تكليف الأمناء باللجان هو مسؤولية المجلس وليس مسؤولية لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC). وتم توضيح إمكانية قيام الأمناء بترشيح أمناء آخرين، وكذلك ترشيح أنفسهم.

وافق مجلس الأمناء على المبادئ والعملية المقترحة لتعيين الأمناء للقيام بأدوار رؤساء لجان المجلس وأعضاء لجان المجلس. وطلبت الرئيسة أن يتواصل معها الأمناء بالبريد الإلكتروني قبل يوم 10 مايو، للإشارة إلى اهتمامهم بالقيام بأدوار روؤساء اللجان وأعضاء اللجان. بالإضافة إلى ذلك، يستطيع الأمناء ترشيح أمناء آخرين لهذه الأدوار، وذلك بعد الحصول على موافقة المرشح/المرشحين قبل الترشيح. كما طلبت الرئيسة من الأمناء النظر في عضوية اللجان المخصصة، وهي لجنة الميثاق وتصميم العلامة ولجنة مكافحة العنصرية.

وقامت باينس غاواناس بإبلاغ المجلس أنها لن تجدد ولايتها كأمينة بعد شهر مايو 2023. وأفادت بأنها قررت أن تخدم لمدة ولاية واحدة للمنظمات التي ترغب في العمل معها. ومع ذلك، أكدت باينس للمجلس أنها ستكون دائمًا في خدمة اتحاد IPPF، وقد تشرفت بالعمل في المجلس. ويعني هذا القرار أيضًا أن منصب رئيس لجنة مكافحة العنصرية سيكون شاغراً بعد مايو 2023. ونيابة عن المجلس، أعربت الرئيسة عن حزنها على مغادرة باينس وشكرتها على التزامها العميق الذي لا يقدر بثمن نحو الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

وقد تم **الاتفاق** على أنه سيتم تعميم وثيقة توضح بالتفصيل فترات ولاية الأمناء، إلى جانب تواريخ التجديد والانتهاء، على أعضاء المجلس قبل الاجتماع في 10 مارس.

3.3 **تحديث بشأن استقدام أعضاء للجان المجلس**

تلقى المجلس وثيقة تقدم تحديثًا بشأن استقدام أعضاء لجان المجلس، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/03.23/DOC/3.3. وطرحت هذه الوثيقة معلومات عن حالة الوظائف الشاغرة والشواغر المتوقعة في كل لجنة من اللجان الأربع الدائمة للمجلس وعمل لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) لملء هذه الشواغر.

وأصدرت لجنة الترشيحات والحوكمة (NGC) دعوة لتقديم الطلبات في فبراير وكان هذا الأسبوع هو الموعد النهائي لاستلام طلبات المتقدمين. وقد تم القيام ببعض العمل للوصول إلى المرشحين المحتملين من خلال المكاتب الإقليمية، ولكن هذا الأمر كان محدودًا بسبب عملية إعادة هيكلة السكرتاريا الحالية. وطُلب من أعضاء المجلس أنهم إذا التقوا بأشخاص في الجمعية العامة اعتبروهم مرشحين جيدين، فعليهم تشجيعهم على تقديم أسمائهم للترشيح.

والمجلس **أحاط علمًا** بآخر المستجدات بشأن استقدام أعضاء للجان المجلس.

4.3 **مراجعة تقويم الحوكمة**

تلقى المجلس وثيقة بها مراجعة لتقويم الحوكمة لعام 2023، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/03.4/DOC/3.4. وقدم هذا البند أشيش كومار، كبير المستشارين الفنيين. وأوضح أن التقويم اشتمل على الاجتماعات والفعاليات المخطط لها، في 6 فبراير 2023.

وسُئل المدير العام عن الخطط المطروحة لاجتماع مجلس الأمناء الذي سيعقد حضوريًا في يونيو. وأوضح المدير العام أن هذا الاجتماع سوف يعقد في برلين. وزادت حكومة ألمانيا مساهمتها في اتحاد IPPF سنويًا ولديها الآن سياسة تطويرية نسوية. تم الاتفاق على المشاركة في استضافة الاجتماع السنوي للمانحين في برلين في شهر يونيو، والذي عادة ما تتم دعوة عضوين من أعضاء المجلس لحضوره. وسيكون من المفيد جدًا انعقاد اجتماع المجلس واجتماع لجنة العضوية في برلين في نفس الوقت.

المجلس **أحاط علمًا** بتقويم الحوكمة لعام 2023.

4. مواءمة السكرتاريا وتنفيذ الاستراتيجية 2028

لقد تلقى المجلس تقريرًا عن مواءمة السكرتاريا، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/03.23/DOC/4.

وذكّر المديرُ العام المجلسَ بأنه بعد الموافقة على الإطار الاستراتيجي الجديد، كان على السكرتاريا تغيير طريقة عملها. وقد طلب المجلس ألا يكون هذا التحول تدريجيًا ولا بطيئًا. ولم يستطع اتحاد IPPF تمثيل نفسه كاتحاد تنضوي تحت مظلته جمعيات أعضاء تتفاني في تعزيز الإنصاف، ودعم مكافحة العنصرية، وتفكيك دعائم الاستعمار إلا بإجراء تعديلات جذرية على طريقة دعم السكرتاريا للجمعيات الأعضاء والطريقة التي تتحدث بها عن العدالة والحقوق الجنسية والإنجابية.

واتبع فريق قيادة المديرين (DLT) نهجًا صارمًا ومدروسًا لإعادة تصميم السكرتاريا بحيث تدعم التقدم في جميع الركائز الاستراتيجية الأربع. وقد أجريت مشاورات مع الموظفين وتجري الآن مقابلات شخصية مع الموظفين الذين أصبحت مناصبهم زائدة عن الحاجة والذين يتقدمون لشغل مناصب جديدة. وكانت السكرتاريا تقلل الـ 301 منصبًا (52 منها كانت شاغرة عندما بدأت إعادة الهيكلة) إلى 285 منصبًا. وأصبح سبعة وتسعون منصبًا في خطر في الوقت الحالي. ومن بين هؤلاء الـ 97، قرر 21 عدم التقدم لشغل أي من الوظائف الجديدة لكنهم يفضلون التقاعد المبكر. من بين الـ 76 شخصًا الذين قرروا التقدم لمنصب واحد على الأقل من أصل الـ 134 منصبًا المتاحة. ومن بين هذه المناصب الـ 134، هناك 37 لم يتقدم لشغلها أي شخص. وسيتم الإعلان عن هذه الوظائف على نطاق أوسع داخل السكرتاريا ثم خارجها. ولم تحدث تفرقة كبيرة بين الجنسين بين من كانت مناصبهم في خطر.

وأفاد المدير العام بأن الموظفين قد فوجئوا بأن إعادة الهيكلة كانت تحدث تحولًا أكثر مما كان متوقعًا لها. وقد أدت عملية التشاور إلى تمكين الموظفين من تقديم اقتراحات للتحسين تم تبنيها عند طرحها. ولم يكن هناك دليل على أن الموظفين يشككون في إعادة الهيكلة من حيث الضرورة والمبدأ. ومع ذلك، أقر المدير العام بأن الأمر كان أصعب بالنسبة للذين لا يرون دورًا لأنفسهم في الهيكل الجديد، خصوصًا عند تحمسهم لعمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. وهناك دعم للمتضررين وكان فريق قيادة المديرين (DLT) يعمل مع رابطة الموظفين التي كانت داعمة لهذه العملية.

تحدثت إستل واغنر، ممثلة لجنة رابطة الموظفين (SAC)، إلى المجلس. وأفادت أنه خلال عملية إعادة الهيكلة، قامت لجنة رابطة الموظفين (SAC) بالأنشطة التالية:

- اجتماعات لجنة رابطة الموظفين (SAC) الأسبوعية
- الاتصالات الأسبوعية مع الموظفين وفريق قيادة المديرين (DLT) وتجميع أسئلة الموظفين
- اجتماعات أسبوعية مع مسؤولي التواصل في فريق قيادة المديرين (DLT)
- اجتماع مع المدير العام (أدى إلى اجتماع شامل)
- حضور الاجتماعات الشاملة وتوجيه أسئلة بدون تحديد مصدرها
- بعد فترة المشاورات، ست جلسات مع موظفين من كل إقليم
- وكانت مستمرة أسبوعيًا في منطقتين زمنيتين حتى نهاية أبريل

وبناءً على هذه التجربة، استخلصت لجنة رابطة الموظفين (SAC) الرسائل والمخاوف التي يكرر الموظفون إثارتها أكثر من غيرها:

1. وكانت إعادة الهيكلة هذه أكثر إثارة مما كان متوقعًا لها. وبالنظر إلى التحديثات التي قدمها المدير العام إلى المجلس وإلى الجمعيات الأعضاء، لم يتم توضيح أهمية التغييرات بشكل كامل. كان من المخطط الاستغناء عن معظم الخبرات الفنية والدعم الذي تعتمد عليه الجمعيات الأعضاء في عملها اليومي بدون خطة لاستمرارية العمل الحالي. ويعمل الموظفون بشكل فردي مع الجمعيات الأعضاء يوميًا وهم قلقون للغاية بشأن تأثير سحب هذا الدعم على الجمعيات الأعضاء. عبَّر الموظفون في جميع الفرق والأقاليم عن قلقهم لأن هذا الاقتراح لا يعكس فهمًا للعمل الذي يتم تنفيذه حاليًا وما يتطلبه للقيام بذلك.

2. ويشعر الموظفون بقلق شديد من عدم إبلاغ أو استشارة الجمعيات الأعضاء بشأن هذا التفسير المطروح للخطة الإستراتيجية وما إذا كانت ستلبي احتياجاتهم. وتقوم الخطة الاستراتيجية على رؤية تصورية وطموحة ولكنها لا تطرح أمورًا محددةً لطرق العمل أو الأهداف الملموسة، وبالتالي يمكن تفسيرها بعدة طرق. ونظرًا لأن القوة الدافعة لهذا التحول هي أن تركز على الجمعيات الأعضاء وأن تقودها الجمعيات الأعضاء، فقد أوصت لجنة رابطة الموظفين (SAC) بشدة بعرض معلومات مفصلة (وليس فقط مبادئ شاملة) عن التحول على الجمعيات الأعضاء لمعرفة آرائها. وفي حين أنهم يدركون أن هذا ليس مطلوبًا، إلا أنهم يشعرون بأن عدم القيام بذلك لا يتوافق مع قيم اتحاد IPPF.

3. وتقع على عاتق لجنة رابطة الموظفين (SAC) مسؤولية مشاركة آراء الموظفين ووجهات نظرهم في هذه العملية. وتشعر لجنة رابطة الموظفين (SAC) أيضًا بواجب رعاية الموظفين، لذلك من المهم مشاركة نوع اللغة التي نسمعها من الموظفين. وقد وصفت الغالبية العظمى من الموظفين شعورهم بالدمار؛ وعدم تقديرهم وعدم تقدير قيمة عملهم، وهناك ضعف في مستوى الثقة في عملية صنع القرار.

   وهناك إقرار واسع النطاق بأن أي عملية بهذا الحجم سيكون لها تأثير كبير على رفاه الموظفين، ويتفهم الموظفون الحاجة إلى التغيير في كل من اتحاد IPPF وعالم التطوير. ومع ذلك، يشعر الموظفون بأن الطريقة التي أجريت بها هذه العملية قد تسببت في آلام لا داعي لها ولم تتماشى مع قيمنا كمنظمة لحقوق الإنسان.

   وتشعر لجنة رابطة الموظفين (SAC) أن هذا يمثل خطرًا شديدًا على المنظمة من حيث السمعة واستمرارية العمل ورفاه الموظفين. ويعتري لجنة رابطة الموظفين (SAC) قلق شديد بشأن الموظفين، سواء كانوا معرضين لخطر الفصل أو باقين، بناءً على مستوى شعور الأفراد بالألم. وسوف تنصح لجنة رابطة الموظفين (SAC) بشدة بإجراء عملية مصالحة وبناء الثقة خلال العام المقبل، بالإضافة إلى إجراء مراجعة خارجية للعملية التي يمكن الاستفادة منها بشكل إيجابي في حدوث التحولات المستقبلية.

وأثناء المناقشة، أقر أعضاء المجلس بأن إعادة الهيكلة دائمًا ما تتسبب في حدوث آلام وطلبوا تأكيدات بأن الموظفين سيتم تقديم الدعم لهم، وسيتم الحفاظ على حقوقهم. كما سئل المدير العام عما إذا كان جميع الموظفين قادرين على التقدم لشغل وظيفة جديدة داخل السكرتاريا وهل سيكون للموظفين الحاليين الأفضلية الأولى على غيرهم.

وأوضح المدير العام أن هناك 285 منصبًا جديدًا في السكرتاريا. وفي حين أن هذا العدد كان أكبر من عدد الأفراد المتاحين حاليًا، فإن التعديل في أنواع المناصب المتاحة يعني الحاجة إلى مجموعات من المهارات المختلفة وطريقة عمل مختلفة، ما يعني أن بعض الأفراد لن يجدوا لهم مناصب في السكرتاريا. كما طلب المجلس أيضًا أن تكون السكرتاريا أكثر تنوعًا والعاملين فيها أصغر سناً. والذين يغادرون اتحاد IPPF سيحصلون على مزايا التقاعد المبكر وسيقدم اتحاد IPPF الدعم في كتابة السير الذاتية والاستعداد للمقابلات الشخصية والتقدم الوظيفي بالإضافة إلى الدعم النفسي. وفي البداية، يستطيع 97 شخصًا فقط في المناصب المعرضة للخطر أن يتقدموا لشغل الوظائف الجديدة. ولكن يتعين عليهم أن يثبتوا أنهم يستوفون المعايير والمواصفات الوظيفية وأن بإمكانهم القيام بما هو مطلوب منهم. وقرر بعض الأفراد عدم التقدم لشغل أي منصب.

وفيما يتعلق بالشكل الذي ستبدو عليه المنظمة الجديدة، تم إبلاغ المجلس بأن عدد المناصب التي تتعلق بالجمعيات الأعضاء قد ازداد. ومع ذلك، فإنها لن تتعلق بتوفير الدعم الفني المباشر بقدر ما تتعلق بتسهيل عملية الاستفادة من القدرات الفنية في الجمعيات الأعضاء. ولن تستحوذ السكرتاريا على أفضل المعارف التقنية الخاصة بالاتحاد؛ فسوف يكون هذا في الجمعيات الأعضاء. كما أفاد المدير العام بأن القيمة المضافة التي قدمتها رابطة الموظفين كانت رائعة وأعرب عن تقديره الشديد لعملها.

وتمت الإشارة إلى أنه قبل بدء برنامج العمل لمكافحة العنصرية كان هناك قلق بشأن التنوع في السكرتاريا. وسُئل المدير العام إلى أي مدى سوف يؤخذ ذلك بعين الاعتبار في إعادة الهيكلة. وأفاد مدير الأفراد والمنظمات والثقافة بأنه تم استحداث أدوار جديدة داخل الهيكل الجديد لتوفير الفرص للشباب وتم تحديد هدف لزيادة عدد الشباب داخل السكرتاريا. كما تم استحداث أدوار جديدة تركز على الوصول إلى المجتمعات المحلية التي لا تظهر بوضوح حاليًا في السكرتاريا. وأضاف المدير العام أنه تم استطلاع آراء الموظفين حول انتمائهم العرقي وتم تتبع أثر إعادة الهيكلة مقابل هذه التصنيفات. وتم إبلاغ المجلس أيضًا بأنه سيكون هناك انخفاض في عدد الأفراد في لندن من فوق الـ 60 فردًا إلى فوق الـ 40 فردًا.

وطلب أعضاء المجلس إعداد مخططات تنظيمية توضح الهيكل الحالي والمستقبلي. وأشار المدير العام إلى أن فترة التشاور قد انتهت في وقت متأخر جدًا ولذلك لا يمكن الانتهاء من الوثائق وتعميمها في اجتماع المجلس في مارس. ولكن سيتم تعميمها مع بيانات عن التركيبة الديمغرافية للموظفين.

وردًا على سؤال حول المخاطر القانونية والتأثيرات الاقتصادية نتيجة لإعادة الهيكلة هذه، أجاب المدير العام أن اتحاد IPPF كان يوفر دعمًا للموظفين أكثر مما هو مطلوب قانونيًا وهذا يعني تخفيف المخاطر قدر الإمكان. ومع ذلك، فإن التغيير التنظيمي في هذا النظام ينطوي بالفعل على مخاطر وآلام.

وطُلب من السكرتاريا النظر في عملية استيعاب عدد كبير من الأفراد الجدد في نفس الوقت، والنظر في تأثير ذلك على المنظمة ككل.

كما سأل أحد أعضاء المجلس عما إذا كان سيتم تقديم دعم توجيهي للموظفين الدوليين، خصوصًا في سياق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وأجاب مدير الأفراد والمنظمات والثقافة أن هذا مهم جدًا للزملاء خصوصًا في إفريقيا وبعض الأقاليم الأخرى. وكان من أهم الأولويات النظر في كيفية دعم الموظفين في هذا الصدد، خصوصًا ما إذا كانت تصاريح العمل مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالتأشيرات. وأي زملاء في أوضاع صعبة، كالحوامل مثلًا، متساوون في حق التقدم لشغل الوظائف المعينة.

وعلق أحد أعضاء المجلس بأنهم قد سمعوا عن استقدام موظفين جدد لشغل وظائف لمدة قصيرة على المستوى الإقليمي وسأل عن سبب عدم تعيين أفراد خلال هذه العملية. وأفاد المدير العام بأن السكرتاريا قد جمدت عمليات الاستقدام قبل وبعد الجمعية العامة. وتم سد الفجوات الموجودة بعقود قصيرة الأجل، وكان الموظفون يدركون ذلك جيدًا.

وأعرب ممثل رابطة الموظفين عن تقديره للتعاطف والدعم الذي أبداه المجلس. وكان الموظفون قد شعروا بأن العنصر البشري مفقود وأنها ستقدم تقريرًا إلى الموظفين بشأن الرسائل التي أرسلها المجلس اليوم.

طلبت الرئيسة أن يقوم ممثل رابطة الموظفين بإبلاغ جميع الموظفين بأن المجلس يدرك أن إعادة الهيكلة عملية مؤلمة للغاية، خصوصًا بالنسبة للموظفين الذين شعروا بخيبة أمل. ومع ذلك، طلب المجلس من المدير العام مواءمة السكرتاريا مع الإستراتيجية الجديدة، لنقل السلطة من السكرتاريا إلى الجمعيات الأعضاء، واستغلال هذه المناسبة لزيادة تنوع الموظفين من حيث العرق واللغة والعمر، بالإضافة إلى حماية التوازن بين الجنسين، سواء من حيث العدد أو الترتيب. وأعرب المجلس عن شكره وامتنانه لجميع الموظفين الذين خدموا داخل اتحاد IPPF. وأكدت من جديد التزامها بضمان احترام حقوق الجميع وأن تكون عملية التغيير عادلة وشفافة قدر المستطاع.

أعربت الرئيسة عن تقديرها للمدير العام وممثل رابطة الموظفين لما بذلوا من جهد في تقاريرهم المقدمة إلى المجلس. وتمت **الإحاطة علمًا** بأنه سيتم تقديم المزيد من التفاصيل عن إعادة الهيكلة في اجتماع مجلس الأمناء القادم.

ومجلس الأمناء **أحاط علمًا** بالتحديثات المتعلقة بإعادة مواءمة السكرتاريا مع استراتيجية 2028.

5. مشاريع العلامة والميثاق

تلقى المجلس وثيقة بها تحديث لعملية مبادرة الهوية (الميثاق والعلامة الجديدة)، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/03.23/DOC/5. قدمت هذا البند مينا بارلينغ، مديرة العلاقات الخارجية.

تم إبلاغ المجلس بأنه منذ الجمعية العامة، تم تشكيل فريق سكرتاريا ليتولى قيادة عملية الميثاق وتصميم العلامة. وصدرت دعوة عالمية لتحديد مؤسسة إبداعية لتصميم العلامة الجديدة، مع التركيز على الجنوب العالمي. وتم تشكيل المجموعة التوجيهية، وكانت تشرف على عملية ميثاق القيم، وبها مكانان لاثنين من الأمناء. وهذه المجموعة بها مزيج جيد من حيث النوع الاجتماعي والتنوع، بواقع سبع نساء، وواحد غير ثنائي وثلاثة رجال. وكان هناك تنوع في التوجه الجنسي وكان هناك عضوان من خارج الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة يمثلان مجتمعات نرغب في العمل معها. وسوف يُعقد الاجتماع الحضوري الأول الأسبوع المقبل في بانكوك، لبناء توافق في الآراء واتفاق حول النهج والجداول الزمنية وبناء روابط بين الميثاق وعملية الاعتماد.

وطلب أحد أعضاء المجلس تفاصيل عن تشكيلة المجموعة التوجيهية. وتم إبلاغ المجلس بوجود أعضاء من فلسطين ونيوزيلندا والسودان وناميبيا وتايلاند، بمراعاة العرق والاثنية والنوع الاجتماعي وأعمار الـ 13 عضوًا، وكان منهم خمسة من فئة الشباب. وتم التأكيد على وجود التزام مماثل بتحقيق التنوع في فريق السكرتاريا.

ومجلس الأمناء **أحاط علمًا** بالتحديث الذي يتناول مبادرة الهوية، بما في ذلك المرشحين من مجموعة الميثاق التوجيهية واللجنة الاستشارية لتجديد العلامة.

6. قضايا الجمعيات الأعضاء

تلقى المجلس تقريراً عن قضايا الجمعيات الأعضاء، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/03.23/DOC/6. قدم هذا البند مدير الحوكمة والاعتماد.

تم إبلاغ المجلس بأن اجتماع لجنة العضوية الأول في عام 2023 سوف يعقد في يونيو، ويرتبط باجتماع المجلس في ألمانيا. ولكن نظرًا لأن القرارات المعلقة ملحة، استعرضت لجنة العضوية في فبراير خمسة ملفات تتعلق بثلاثة عمليات طرد محتملة من عضوية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وعملية إيقاف محتملة واحدة، وطلب واحد للعضوية بالانتساب. وتمت مشاركة هذه الملفات بالبريد الإلكتروني وكان قد طُلب من أعضاء لجنة العضوية الإدلاء بأصواتهم إلكترونيًا على كل بند من البنود الخمسة. وتتعلق هذه البنود بالتوصية بطرد الجمعيات الأعضاء في كينيا وبنغلاديش وجيبوتي، وإيقاف الجمعية العضو في السلفادور والعضوية المنتسبة للشريك المتعاون مع اتحاد IPPF في ساو تومي.

وأثناء المناقشة، أشار أحد أعضاء المجلس إلى الجمعية العضو في كينيا، منبهًا إلى وجود قضية أمام المحكمة، وتساءل عما إذا كان هناك صلة مشروعة بين القضية المعروضة على المحكمة والقضية الحالية مع الجمعية العضو في كينيا. وأوضح مدير الحوكمة والاعتماد أن لجنة العضوية كانت ترغب في البداية في انتظار نتيجة قضية المحكمة، لكن استمر التأجيل وشعرت لجنة العضوية أنه من الأفضل تمكين الشريك المتعاون من الانضمام وتقديم خدمات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية لأهل هذه البلاد. وأضاف المدير الإقليمي، لإقليم إفريقيا، أن القضية الجديدة أمام المحكمة كانت مقررًا لها نهاية عام 2023 وقد تستمر لسنوات عديدة. ولدى اتحاد IPPF الآن شريك متعاون جيد جدًا في كينيا ومن أجل إحداث تغيير حقيقي في البلاد، كان من الأفضل المضي قدمًا والعمل مع هذا الشريك المتعاون.

باتباع التوصيات الصادرة عن لجنة العضوية:

وافق *مجلس الأمناء على استكمال عملية طرد جمعية Family Health Options كينيا من اتحاد IPPF.*

وافق *مجلس الأمناء على استكمال عملية طرد جمعية بنغلاديش لتنظيم الأسرة من اتحاد IPPF.*

وافق *مجلس الأمناء على بدء عملية طرد جمعية جيبوتي العضو، Association Djiboutienne pour l'Equilibre et la Promotion de la Famille (جمعية جيبوتي لتوازن الأسرة والنهوض بها)، من اتحاد IPPF.*

وافق *مجلس الأمناء على إيقاف عضوية جمعية السلفادور العضو، Asociación Demográfica Salvadoreña.*

وافق *مجلس الأمناء على قبول Associação Santomense para Promoção Familiar كعضو منتسب في اتحاد IPPF.*

7. تقرير لجنة C-FAR

كان المجلس قد تلقى هذا التقرير من لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بموجب الورقة رقم BoT/03.23/DOC/7، وكذلك مسودة الحسابات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، بموجب الورقة رقم BoT/03.23/7a. وقدم هذا البند فارون أناند مدير المالية والتكنولوجيا.

كان المجلس قد تلقى المسودة الأولى للحسابات الإدارية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، ووردت بها القيم الفعلية مقابل توقعات الربع الثالث. وتم إبلاغ المجلس بأنه ربما تكون هناك بعض التغييرات المحتملة في الأرقام بسبب عدم ذكر بعض النفقات أو الدخل في وقت الانتهاء من الحسابات، والتسويات التي جرت بعد تعليقات مدققي الحسابات، وبعض الفواتير النهائية التي وافقت عليها وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية (FCDO)، وبعض التوصيات الصادرة عن لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).

واختتمنا هذا العام بوضع قوي جدًا بفضل الميزانية الأساسية غير المقيدة، بفائض قدره 7.8 مليون دولار أمريكي. وكان دخل التمويل المقيد أعلى مما كان متوقعًا، وأظهر هذا سحبًا من الأموال الحالية أقل من المدرج في الميزانية. وأظهرت الصناديق المعينة سحب 9 ملايين دولار أمريكي فقط، مقابل الميزانية البالغة 12 مليون دولار أمريكي.

وكان هناك اقتراح بإغلاق بعض الصناديق المعينة البالغة 2.7 مليون دولار أمريكي والتي ستعود مرة أخرى إلى دخولها في الاحتياطي العام. وقُدم أيضًا طلب لتعيين مبلغ 6 ملايين دولار أمريكي كصندوق استقرار. وتجري السكرتاريا حاليًا مفاوضات مع الجهات المانحة لتوسيع نطاق المشاريع المخصصة للاستراتيجية الجديدة. وإذا نجحت هذه المفاوضات، فلن تكون هناك حاجة إلى صندوق الاستقرار، ولكن تم تقديم الطلب لضمان قدرة الاتحاد على تجاوز اضطرابات هذه المرحلة دون المساس بعملية إطلاق الاستراتيجية. ومن بين التأثيرات المحتملة لهذه القرارات أن ينخفض الاحتياطي العام من 24.3 مليون دولار أمريكي إلى 21 مليون دولار أمريكي.

وطلب أحد أعضاء المجلس مزيدًا من المعلومات عن صندوق الاستقرار المقترح. وأوضح مدير المالية والتكنولوجيا أن الهدف من هذا الصندوق كان على النحو التالي. أولاً، كانت السكرتاريا تتفاوض مع جميع الجهات المانحة الأساسية غير المقيدة تقريبًا لتوسيع نطاق التزاماتها ليشمل الاستراتيجية التالية. ثانيًا، لا يزال العديد من الجمعيات الأعضاء تواجه صعوبات مالية وقد تطلب المدفوعات مقدمًا. ثالثًا، كان اتحاد IPPF يخضع لتدقيق قانوني وكان من الحكمة الاحتفاظ بمبلغ في الاحتياطي لتغطية أي مخاطر محتملة.

طلب الرئيس تقديم تحديث بشأن صندوق تقاعد اتحاد IPPF والاقتراح المتعلق بالاستحواذ، وكيف سيؤثر ذلك على الاحتياطيات. وتم إبلاغ المجلس بأن السكرتاريا لم تكن لديها قدرة التفاوض على الاستحواذ على صندوق التقاعد، لذلك كانت هذه الأموال متاحة. وأضاف المدير العام أن المفاوضات توقفت في منتصف العام الماضي عندما تم إخطار اتحاد IPPF بأن السويد سوف تقطع تمويلها.

ذكّر المديرُ العام المجلسَ بأنه كان قد وافق على نطاق محدد للاحتياطيات بين 19 مليون دولار أمريكي و 26 مليون دولار أمريكي، وهو النطاق الصحيح لأي سنة عادية. ومع ذلك، لم يكن هذا العام عاديًا. لدى اتحاد IPPF العديد من العقود مع الجهات المانحة المرتبطة بالاستراتيجية، ومن ثم كان من الضروري التفاوض على عقود جديدة مدتها خمس سنوات مع بدء الاستراتيجية الجديدة. وكان من الصعب التنبؤ بنتائج هذه المفاوضات ومن ثم كانت الخطورة متزايدة. وفي حالة ترك 6 ملايين دولار أمريكي في الاحتياطيات، سوف يرتفع صندوق الاحتياطي إلى 30 مليون دولار أمريكي، وسوف تقل رغبة المانحين كثيرًا في إعطاء الأولوية لاتحاد IPPF.

وأثنت الرئيسة على السكرتاريا لما تحقق من نتائج مالية جيدة جدًا.

المجلس أحاط علمًا بتقرير لجنة C-FAR و**<u>وافق</u>** على إغلاق الصناديق المعينة التالية:

1. الجمعية العامة 341,000 دولار أمريكي
2. صندوق تطوير استراتيجية 2022 بقيمة 95,000 دولار أمريكي
3. العاجلة الثلاثية 164,000 دولار أمريكي
4. إنشاء إقليم الأمريكتين والكاريبي 263,000 دولار أمريكي
5. الحل 1 و 2: بناء الحركة وصندوق المعارضة 685,000 دولار أمريكي
6. الحل 4: بناء قدرات الجمعيات الأعضاء – قاعدة الحجر العام (Global Gag Rule) مبلغ 957,000 دولار أمريكي
7. الحل 5: قيادة الوصول إلى الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في الأزمات 200,000 دولار أمريكي

وتمت الإحاطة علمًا بأن هذه المبالغ تستند إلى حسابات أولية وبالتالي فإنها عرضة للتغيير.

***<u>وافق</u>** مجلس الأمناء على تعيين مبلغ 6 ملايين دولار أمريكي من احتياطياته العامة، كصندوق استقرار (في 31 ديسمبر 2022)، لضمان قدرة السكرتاريا والجمعيات الأعضاء المحددة على تجاوز حالة عدم اليقين الحالية دون مساس بعملية إطلاق الاستراتيجية.*

اللجان – الرؤساء وأعضاء المجلس

وافق مجلس الأمناء على رؤساء اللجان وأعضاء لجان المجلس على النحو التالي:

لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)
الرئيس: ليز شيفر
عضو المجلس: هياذي آيڤا

لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات (C-SIP)
الرئيس: سامي النتشة من الآن بسبب استقالة أبهينا.
عضو المجلس: أوريليا نغوين تحل محل سانتياغو كوزيو في أغسطس

لجنة العضوية
الرئيس: يولوك باتيرغاليف بعد مايو
عضو المجلس: سوراكشيا جيري بعد مايو

اللجنة الفنية لتخصيص الموارد (RATC)
الرئيس: استمرار إيزاك أديول رئيسًا
عضو المجلس: شاغر

مجموعة العمل المعنية بتصميم العلامة والميثاق
أعضاء المجلس: جويس أيونغ-تشونانغ وسانتياغو كوزيو

مجموعة العمل المعنية بمكافحة العنصرية
الرئيس: باينس غواناس حتى مايو
أعضاء المجلس: جويس أيونغ-تشونانغ، روز-ماري بيل أنطوان، سوراكشيا جيري

تمت الإحاطة علمًا بإمكانية إجراء تعديلات مع استمرار انضمام أمناء جدد.

8. تقرير الحماية وإدارة الحوادث

تلقى المجلس تقرير الحماية وإدارة الحوادث للربع الرابع من عام 2022 بموجب الورقة رقم BoT/03.23/DOC/8a، بالإضافة إلى تقرير إدارة الحوادث السنوي لعام 2022 وتقرير الحماية السنوي لعام 2022، بموجب الورقة رقم BoT/03.23/8b and 8c.

قدمت هذا البند فانيسا ستانيسلاس، رئيسة شؤون الحماية، وقد كشفت عن حقائق مهمة من واقع الأوراق:

تقرير إدارة الحوادث 2022 – ثلاثة إنجازات رئيسية:

1. بنهاية عام 2022، بقيت سبع حالات متراكمة فقط مفتوحة، أي إغلاق 80٪ من الحالات المتراكمة في عام 2022.
2. بدأت خطة عمل إدارة التدقيق في نوفمبر 2021 وتم الانتهاء من 80٪ من إجراءات الإدارة.
3. قامت السكرتاريا بتعميم السياسة والعملية والإجراءات الخاصة بتصعيد الحوادث الخطيرة أو الواجب الإبلاغ عنها.

تقرير الحماية 2022 – ثلاثة إنجازات رئيسية:

1. استكمال 95٪ من التدريبات السنوية التنشيطية على الحماية، أي بزيادة كبيرة عن العام الماضي، ما يدل على ترسيخ التغيير الثقافي.
2. تم تقديم التدريب إلى 55 جمعية عضو، ما أدى إلى زيادة الوعي والشفافية بشأن حقوق الحماية.
3. بذل الفريق جهدًا كبيرًا في دعم الموظفين الجدد، ليفهموا إطار الحماية في اتحاد IPPF بسهولة ويسر. تم تحديد هدف لضمان حصول كل شخص جديد عند انضمامه إلى المنظمة على هذا التدريب التأهيلي في غضون

ثمانية أسابيع من انضمامه وتم تحقيق 67٪. تم تحديد الهدف الجديد لعام 2023 بواقع أربعة أسابيع من تاريخ البدء.

ونقول بايجاز، لقد بلغت الحماية الآن مكانة مميزة لم تبلغها في السنوات السابقة. ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلاً لوصول خدمات اتحاد IPPF إلى المستفيدين المستضعفين.

وأثناء المناقشة، علق أحد أعضاء المجلس قائلًا أنه قد تم إبلاغه خلال الجمعية العامة بقلة معرفة الجمعيات الأعضاء بموضوع الحماية، وذلك على مستوى الشباب والكبار أيضًا، وسأل عن الخطط الموجودة للمضي قدمًا في هذا الصدد. وأجاب رئيس شؤون الحماية بأن هناك العديد من الأسباب التي توضح عدم بلوغ بعض الجمعيات الأعضاء المستوى الذي حققته غيرها في الموائمة مع إطار الحماية في اتحاد IPPF. ومن بين العوامل التي أدت إلى ذلك الموقع وحجم المنظمة ومستوى التمويل. وقد وضع فريق الحماية هدفًا لضمان حصول 70٪ من الجمعيات الأعضاء على التدريب على الحماية، وذلك في مستوى المجلس والمستوى التنفيذي في عام 2023. وتم توضيح أنه كان من الضروري البدء بقيادة الجمعيات الأعضاء، للتأكد من أن المجلس والفريق التنفيذي يفهمون مسؤولياتهما المتعلقة بالحماية، قبل تكليف الموظفين والمتطوعين والمستفيدين بمهامهم. ويوجد الآن المزيد من الموارد المخصصة للحماية في مكاتب السكرتاريا المختلفة.

وشكرت الرئيسةُ رئيسةَ شؤون الحماية وفريقها والمدير العام والمديرين الإقليميين وفريق قيادة المديرين (DLT) على عملهم لتعزيز الحماية بقوة في الاتحاد.

مجلس الأمناء **أحاط علمًا** بتقرير الحماية وإدارة الحوادث.

9. انتخاب نائب رئيس المجلس

وافق *مجلس الأمناء على توصية صادرة عن لجنة الترشيحات والحوكمة* ***بانتخاب*** *يولوكبيك (يولوك) باتيرغاليف نائبًا لرئيس مجلس الأمناء لمدة ولايته الثانية والأخيرة بصفته أمينًا، والتي تنتهي في 15 مايو 2025.*

10. الأعمال الأخرى

التقدير والشكر لأعضاء المجلس المنتهية ولايتهم

تمت الإحاطة علمًا بأن هذا الاجتماع هو آخر اجتماع مجلس لكل من باينس غواناس ودنيا ناصر، وكذلك لأبهينا أهير، التي تم شكرها وتكريمها من قبل في الاجتماع. تقدم المجلس بالشكر إلى دنيا وباينس على مساهماتهما الرائعة في المجلس واتحاد IPPF.

وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لحكمة باينس وحماسها وقالوا إن دور باينس كان حاسمًا في تسليط الضوء على المساواة ومكافحة العنصرية والعمل على بناء اتحاد مختلف من الجذور. وشكرت دنيا على تفانيها والتزامها بقضية اتحاد IPPF. وتمت الإحاطة علمًا بأن دنيا كانت ذات يوم ممثلة للشباب وكانت تمثل جيل "العبور" إلى حد كبير. وأكد أعضاء المجلس أنهم تعلموا الكثير من باينس ودنيا وتمنوا لهما التوفيق.

تقدم المدير العام بالشكر لكل من باينس ودنيا على إلهامهما وشجاعتهما وقيادتهما مسيرة التغيير من المقدمة.

وقالت باينس أنها كانت تعلم بانتقال القيادة إلى يولوك، وهذا جيد لأن مستقبل اتحاد IPPF للشباب. وأخبرت باينس المجلسَ أنها عملت في مجال الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية لفترة طويلة، وهذه ليست نهاية مسيرتها. ولقد تشرفت بالانضمام إلى اتحاد IPPF في وقت التحول وتمكنت من تقديم خبرتها ومهاراتها وشغفها إلى اتحاد IPPF. وقالت باينس إنها كانت رحلة رائعة مغًا وتقدمت بالشكر إلى أعضاء المجلس على دعمهم وودهم. وتقدمت باينس بالشكر إلى كيت، وقالت إن المسيرة لم تكن سهلة في مواجهة العديد من التحديات ولكن كيت قادت المجلس في ظل ظروف صعبة ومرهقة. وتقدمت باينس بالشكر إلى المدير العام والسكرتاريا، وقالت إنها تشرفت بالعمل في المجلس واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم، وخاصة المعرضين للخطر والمهمشين والذين يعيشون في حالات الصراع.

وشكرت دنيا المديرَ العامَ والسكرتاريا على دعمهما. وقالت إنها تعلمت الكثير خلال فترة عملها مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وأن قوة هذه المنظمة منحتها القدرة على الدفاع عن الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. وكان شرفًا وامتيازًا عظيمًا لها أنها كانت عضوًا في هذا المجلس.

طلب نقل موقع المكتب الإقليمي للأمريكتين والكاريبي (ACRO): من بوغوتا إلى مكسيكو سيتي
تلقى المجلس وثيقة تتعلق بمواقع المكتب الإقليمي للأمريكتين والكاريبي (ACRO)، بموجب الورقة رقم BoT/03.23/DOC/10. قدم هذا البند المدير العام.

تم تذكير المجلس أنه بعد انفصال المكتب الإقليمي السابق المعني بإقليم نصف الكرة الغربي رسميًا، وافق المجلس في نوفمبر 2020 على تأسيس مكتب إقليمي واحد، في موقعين اثنين، أحدهما في بوغوتا كولومبيا والثاني في بورت أوف سبين ترينيداد وتوباغو. ولكن، خلال العامين الماضيين، لم يتمكن الفريق الإقليمي من ضمان التشغيل الأساسي للمكتب في بوغوتا. وكانت التحديات الرئيسية تتعلق بصعوبات المناخ القانوني التي تواجه المنظمات الدولية مثل اتحاد IPPF في هذه البلاد من حيث تأمين مقرات العمل، وتحديات التوظيف، والتأشيرات والصعوبات اللوجستية الأخرى. ونظرًا لأن السكرتاريا تخضع حاليًا لإعادة الهيكلة، فإن الوقت مناسب لنقل المكتب الإقليمي في بوغوتا، وبعد إجراء تحليل مستفيض، تم اقتراح نقله إلى مكسيكو سيتي.

وافق مجلس الأمناء على طلب نقل موقع المكتب الإقليمي للأمريكتين والكاريبي من بوغوتا إلى مكسيكو سيتي، مع بقاء الفريق المكلَّف بإقليم الكاريبي في ترينيداد وتوباغو.

ختام الاجتماع
في ختام الاجتماع، توجهت الرئيسة بالشكر للأمناء لمشاركتهم ومناقشاتهم في هذا الاجتماع. وشكرت الرئيسة المدير العام وأعضاء فريق قيادة المديرين (DLT) على دعمهم للمجلس. ووجه الشكر لفريق الدعم ودعم تكنولوجيا المعلومات والمترجمين والفنيين لما بذلوا من جهود لإنجاح هذا الاجتماع.

وشكرت الرئيسةُ أبهينا وباينس ودنيا على كل ما قدمن للمجلس وللاتحاد وتمنت لهن التوفيق.